مرسوم رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٢٤
بنقل وكيل إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،

وعلى المرسوم رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١ بإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني،

وعلى المرسوم رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٢ بتعيين وكيل في وزارة المالية والاقتصاد الوطني،

وعلى المرسوم رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٢٣ بتعيينات في وزارة المواصلات والاتصالات،

وبناءً على عرْض وزير المالية والاقتصاد الوطني،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

تنقل السيدة مريم عدنان عبدالله الأنصاري وكيل الوزارة للنقل البري والبريد في وزارة المواصلات والاتصالات، لتكون وكيلاً للوزارة للاقتصاد الوطني في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بدلاً من السيد أسامة بن صالح العلوي.

المادة الثانية

على وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشَر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٤ جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ
الموافق: ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤م